أمارابك: مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا www.amarabac.com
المجلد الأول، العدد الثاني (٢٠١٠). ص ص ٤٣-٦٢

دراسة في العلاقة بين البنية والدلالة من منظور علم لغة النص (نحو النص) في الدرس اللغوي الحديث

د. فايز أحمد محمد الكومي(*)

الملخص: *تناول الباحث في هذا البحث اليسير قضية هامة يشوبها بعض الغموض خاصة في استخدام المصطلحات النحوية، والمصطلحات الدلالية، لأن هذه التسمية لها الاستقرار حين شرع سيبويه في مؤلفه أو كتابه، وبالتالي فإن العلم اللغوي النحوي كان عند سيبويه في كتابه ضمن ضوابط وقواعد أرساها الخليل وتلميذه سيبويه، وهذه القواعد والأسس في ذلك الحين اكتنفها الغموض والإبهام، فحاول الباحث في هذا البحث طرح هذه القضية ومعالجة موضوع العلاقة بين المصلحين النحوي والدلالي، مع التركيز على عدم الفصل بين النوعين، غير أن المصطلح الدلالي في المصطلح اللغوي الحديث أصبح عائماً وشاملاً ويأخذ صفة الشمولية . إذ لا بد من حصر المصطلحات الدلالية التي تتلاءم مع المصطلحات النحوية بالإضافة إلى ذلك شمولية المصطلح النحوي فهي بحاجة إلى تقنين وتركيز وتوضيح أكثر حتى تتناسب مع الدرس اللغوي الحديث، ولا نعني هنا بالمصطلح النحوي كاسم أو مفهوم يستخدم في ظواهر إعرابية كأن نقول مثلاً فاعل، أو مفعول به أو مبتدأ أو خبر، وإنما نعني بالمصطلح الذي يرتبط مباشرة بالقاعدة ويحدد وفق مفهومه أجزاء الكلام كأن نقول : أسلوب حسن، قبيح، ضعيف، مقبول، لائق، شاذ، بهذا الشكل من المسميات الاصطلاحية، أما المصطلحات النحوية ذات العلاقة المباشرة بظاهرة الإعراب فهذه ثابتة ولا خلاف فيها . وتطرق الباحث إلى قضية المعنى والنحو والإشارة إلى التوافق بين المصطلحين النحوي والدلالي بالإضافة إلى قضية النحو والموقف التوليدي التحويلي، لأن المصطلحات النحوية وتطورها مبنية على بعضها البعض، وعرج الباحث على قضية المقابلة في الاستخدام الاصطلاحي لمصطلحات النحو في الفترة التي عاشها سيبويه والفترات اللاحقة، وهناك قضية لغوية هامة في الدرس الحديث أشار إليها الباحث وهي العلاقة بين علم النحو ونحو النص، بالإضافة إلى قضية التعليق والعلاقة بين الأصالة والحداثة في النحو القديم والحديث .*

Abstract: The researcher in this research easy important issue of some uncertainty, particularly in the use of terminology grammar, terminology semantic, because this label have stability when initiated Sibawayhi the author or his book, and therefore the science of language grammar was at Sibawayhi in writing within the controls and rules laid down in Hebron, and his student Sibawayhi , these rules and principles at the time obscured by the thumb, try a researcher in this research to put this issue and address the issue of the relationship between the reformers, grammar and semantic, with a focus on the lack of separation between the two, but that the term semantic in the term language talk is afloat, comprehensive and takes prescription inclusiveness. It is necessary to limit the terms semantic that fit with the terminology grammatical addition, comprehensive term grammar they need to codify and to focus and clarify even more commensurate with the lesson language talk, do not mean here the term grammar as the name or concept is used in the phenomena Iarabip if say for example, an actor, or object or a beginning or news, but we mean the term, which is directly linked to al Qaeda, and determines in accordance with his concept of parts of speech as if to say: good way, ugly, weak, acceptable, decent, gay, this form of nomenclature conventional, and the terms grammar of direct relevance to the phenomenon of expressing this fixed and does not dispute it. Turning the researcher to the issue of meaning, grammar and reference to compatibility between the two terms grammar and semantic addition to the issue as the position obstetric transfer, since the terms and grammatical development based on each other, and stopped a researcher on the issue of the corresponding use of terminological terms as in the period he lived Sibuyeh and subsequent periods, and there is the issue language an important lesson in the modern researcher referred to the relationship between the science of grammar and some text, as well as to the question of suspension and the relationship between tradition and modernism, as in ancient and modern.

(*) أستاذ مشارك، نائب رئيس الأكاديمية الأمريكية للعلوم والتكنولوجيا،

١- التمهيد

تجدر الإشارة إلى أن المصطلحات النحوية والدلالية لم تكن قد استقرت حين شرع سيبويه في مؤلفه، وهذا يعني أن العالم النحوي سيبويه قد قصر حديثه على التقعيد والتقنين، أي وضع الضوابط والقواعد الأساسية لقضايا النحو، دون الاهتمام بالقضايا الاصطلاحية النحوية وكذلك المصطلحات الدلالية، مما يفسر أمرا آخر هو أن الدرس اللغوي في المجال النحوي والدلالي لم يعد ناضجا في ذلك الحين، الأمر الذي جعل العلماء في المراحل اللاحقة إعادة النظر في الدراسات السابقة وإخضاعها لقضايا تتعلق بالمصطلح.

ويمكن القول إن لغة التحليل عند سيبويه تضمنت بعض العبارات التي أسهمت في غموض كثير من المصطلحات، وعدم الإفصاح عنها؛لذا تبدو العبارة المتضمنة للمصطلح غامضة،فيتسع هذا المصطلح لأكثر من معنى أحيانا، وينحصر أحيانا في مدلول ضيق،إضافة إلى ذلك يلاحظ التداخل في حدود المصطلحات في مواضع مختلفة، مما أدى إلى كثرة التفسير والتأويل من قبل الباحثين.

ونحاول في هذا البحث الوقوف على هذا الغموض الذي يكتنف هذه المصطلحات وإيجاد العلاقات التي تربط بينها من خلال معالجة عدد من نصوص الكتاب، لتوضيح وجهة النظر من جانب الباحث في هذه المسألة وخاصة العلاقات الرابطة بين هذه المصطلحات والتي تشكل عنصرا مهما من عناصر النظرية النحوية التي تشكلت في الكتاب،غير أن سيبويه يلزم نفسه بإفراد باب موجز مستقل في كتابه عن عرض هذه المصطلحات، فيجمعها بصورة عامة ويحددها، يقول في هذا الباب:(هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة، فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب)[١]

والكلام عنده في هذا النص يعني (الجملة) وهذا يعني أن الكتاب وما فيه من قضايا اصطلاحية نحوية قد اقتصر على ظاهرة واحدة في الحديث وخاصة الجملة،مما يفسر البداية والنهاية للنص المقصود،بالإضافة إلى ذلك أن الجملة عند سيبويه تستند إلى عناصر أساسية منها إجبارية وأخرى غير إجبارية،غير أن الحديث لا يشير إلى العلاقة النصية بين الجمل المكونة للنص ولا يتعرف إلى العلاقات بين الجمل على المسار الأفقي والرأسي، وإنما يقتصر فقط على الجملة، وما لهذه الجملة من خواص ومكونات، بالإضافة إلى القواعد التي تخضع لها هذه الجملة . فالكلام ينقسم إلى مستقيم ومحال بشكل عام، ثم ينقسم الأول إلى ثلاثة أقسام: حسن وكذب وقبيح، والثاني إلى محال فقط ومحال كذب . غير أن بعض الباحثين في العصر الحديث أشاروا إلى أن الجملة الصحيحة نحوياً مستقيمة، غير أن الحكم على هذه الاستقامة بالحسن أو الكذب يتعلق بالمعنى الذي تفيده عناصر الجملة (٢) .

ويمكن القول إن الاستقامة في النص والجملة يمكن أن تتحقق، وتحقيق الاستقامة إلى أمور ومواقف،من بينها: تداعيات النص المذكور أو الجملة المدونة، وكذلك موقف الكاتب أو المبدع، فهو الذي يضفي عنصر الاستقامة على الجملة من خلال تخيره لألفاظ وعناصر تسهم في استقامة التراكيب والأبنية، ويضاف إلى ذلك المعنى والوظيفة، وهذا يعني أن أمورًا ثلاثة يجب أن تتحقق لتفضي إلى الاستقامة وهي:

١-اكتمال عناصر التركيب .
٢-تحقق المعنى المعجمي لكل عنصر .
٣- توافق العلاقة بين العناصر والمعاني .

---

(١) سيبويه : (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر) الكتاب ٢٥/١ تحقيق العالم المرحوم عبد السلام هارون، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٦٦ .

(٢) د .محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة ص ٦٢،٦٣،مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي،ط١، ١٩٨٣.

ويرى الباحث في اكتمال عناصر التركيب أمرا ضروريا،فبدون الاكتمال لهذه العناصر اللغوية التي تستخدم في التراكيب لا تتحقق الفائدة، وهذه العناصر منها الإجباري ومنها العناصر الاختيارية،وحاجة التركيب اللغوي هي التي تحدد نوع العنصر اللغوي بالصورة الإجبارية أم بالصورة الاختيارية، وهذا ينعكس على الدلالة والمعنى مما يضفي على التركيب استقامة أو عدم الاستقامة،وعدم الاستقامة لا يخرج الجملة من الضوابط النحوية المرسومة منذ البداية، وإنما ينبغي أن تخضع العناصر للصحة في الاستخدام بالإضافة إلى السلامة النحوية.

وفيما يتعلق بالمعنى المعجمي لكل عنصر من عناصر التركيب، فهذا أمر ضروري، لذا فإن المعنى المعجمي مرتبط بالأداء الوظيفي ولا يمكن الفصل بينهما، فبدون دلالة معجمية يحملها العنصر اللغوي لا تتحقق السلامة النحوية ؛ لأن اللفظ يؤدي وظيفة، وهذه الوظيفة الإعرابية ينبغي أن تحمل المعنى المعجمي الوظيفي، أي توظيف المعنى بلفظه لأداء الوظيفة النحوية وإلا أصبح التركيب ركيكاً لا فائدة من استخدام عناصره .

أما عن توافق العلاقة بين العناصر والمعاني فهذا فيه إشارة واضحة إلى الانسجام الذي يبدو من خلال الاستخدام اللغوي والدلالي، فينبغي أن تكون العلاقة ظاهرة بالتوافق بين الظاهر والباطن ؛ أي بين المستوى اللغوي السطحي والمستوى الدلالي العميق .

٣- المعنى والنحو

من أبرز الإنجازات التي حققها علماء العربية الربط بين المعنى والنحو، فكان الربط واضحاً في حديث النحاة وكتبهم، وجعلوا للحركات الإعرابية دلالات أساسية في فهم العبارة أو الجملة التي اكتملت من خلال العناصر اللغوية الإجبارية وغير الإجبارية، فلا يجوز الفصل بين المعنى والنحو، وكان الأمر جلياً عند الجرجاني الذي صاغ من هذا الربط نظرية متكاملة، تفسر كيف أن المعنى لا يتحقق إلا إذا نهج الكاتب سبل قوانين النحو، ووضع كلامه الوضع الذي تقتضيه تلك القوانين، فالمعنى المستفاد من الكلام هو محصلة جملة من العلاقات النحوية التي تضبط تركيب الكلام، والاختلاف في المعنى والتفاوت يكون بناءً على الفروق الكثيرة التي يصعب إحصاؤها، وهي الفروق الناتجة عن مجموعة من الظواهر اللغوية الخاصة بالعربية كالتقديم والتأخير والحذف والتعريف والتنكير والإظهار وغير ذلك من الخصائص اللغوية .

ويمكن القول إن التوافق يحدث وفق قيود الاختيار أو غيرها، ومن ثم لا نرى أن مصطلح الاستقامة يعني استقامة الدلالة، ويلاحظ أن مفهوم (محال) يعني تحقق وجود الأمرين الأول والثاني وعدم تحقق الثالث، يقول سيبويه : " وأما المحال الكذب كأن تقول : سوف أشرب ماء البحر أمس)[٣]، فأضاف إلى ما سبق أن العلاقة بين الفعل والمفعول تؤدي إلى مضمون أو معنى غير منطقي، ومن ثم فإن مدلول الكذب يتحدد بأنه مصطلح دلالي ينقل العلاقة من الحقيقة إلى نقيضها، وهو ما يدخل أحياناً في باب المجاز[٤]، ولذا لا يمكن أن يتحدد مفهوم (مستقيم) من خلال عبارة (صحة الكلام) فقط، غير أن الباحثين أشار إلى استقامة المعنى مستقيم دلالياً لوجوده في إفادة المعنى، وقبيح نحوياً لوضع لفظ في غير محله[٥] .

فيتضح من خلال هذا الحديث أن اللفظ ينبغي أن يخضع لضوابط النحو بغض النظر عن الإفادة والدلالة ومدى الانسجام، والحكم على اللفظ من حيث الاستقامة والقبح يكمن في استخدامات الألفاظ على الوجه الحقيقي من جهة، وكذلك الاستخدامات المجازية من جهة أخرى، وهذا فيه إشارة إلى المصطلح من جهة والدلالة من جهة أخرى، غير أن المصطلح بما فيه من تسمية نحوية يخضع

---

(٣) سيبويه الكتاب ٢٥/١ مرجع سابق

(٤) د. سعيد بحيري، عناصر النظرية النحوية ص ١٥٧ ط١، ١٩٨٩م، مكتبة الأنجلو المصرية

(٥) د. محمود سليمان ياقوت، قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين ص٢٧٢، دار المعارف ١٩٨٥م

للضوابط والقواعد، والاختيار لهذا المسمى يسهم إلى حد بعيد وعميق في تحديد الدلالة اللغوية للعنصر اللغوي المستخدم .

وتجدر الإشارة إلى أن المصطلح النحوي القديم الذي اختاره سيبويه، وحاول جاهداً في رسم الكثير من الضوابط والقواعد بمصطلحات مختلفة ينسحب هذا على المسميات كافة خاصة القديمة، والتي اصطلح على تسمياتها بالمصطلح النحوي، غير أن هذا الأمر يواجه في العصر الحديث بعض المصاعب نظراً للتطورات اللغوية، إضافة إلى الدراسات النحوية المتنوعة والتي أخذت مسميات حديثة وخاصة في المجال الاصطلاحي والدلالي .

٣- النحو والموقف التحويلي التوليدي

لا يمكن الفصل بين الدرس اللغوي القديم وخاصة في مجال النحو، وما توصل إليه العلماء في العهود القديمة وبين الدرس اللغوي الحديث؛ لأن التطورات اللغوية النحوية في مجال المصطلحات والتسميات مبنية على بعضها البعض، فالمسميات الحديثة_وإن أخذت تسمية حديثة_قائمة على الإرهاصات القديمة والتي أسسها سيبويه ومن جاء بعده، فهناك أسماء ومصطلحات ومفاهيم حديثة تستند إلى حد بعيد وعميق إلى القواعد والمصطلحات القيمة.

٣-١ المواقف الحديثة:

عند الحديث عن المواقف الحديثة لا ننسى أو نتجاهل الضوابط القديمة _التي اصطلح على تسميتها بالقواعد النحوية التقليدية_ تلك المواقف التي تضمنت الإرهاصات اللغوية النحوية والتي من خلالها أخذ المختصون في الدرس اللغوي الحديث بآليات التبني لضوابط حديثة صادرة عن مدارس لغوية.

٣-٢ من أبرز العلماء الذين اهتموا بالنحو التحويلي التوليدي (هاريس)فقد خطا خطوة إلى التحليل التحويلي والانتقال من مرحلة التوزيع [٦] بغض النظر عن المستوى الفنولوجي المكن الإحاطة به بأقصى سهولة،مما يفسر أن عيوب التوزيع التحليلي أدى إلى نتائج ضئيلة نسبا من الناحية العلمية . غير أن هذا لا يعني الانفصال عن القديم وإنما أخذ بما ورد في القديم من مصطلحات. ويفهم من خلال التوزيع الوقوع المشترك لعناصر لغوية، فالتحويلات هي علاقات شكلية بين بيئتين للجملة ذاتها بأوجه، أي محيطات فردية [٧]، ويمكن القول أن نظام التحويل قائم في اللغة العربية، ويبدو من خلال الجملة الواحدة وتوزيع التحليل وفق الفونيمات التركيبية وغير التركيبية والتي يمكن أن ترسم أشكالاً متنوعة للفظ واحد من الجملة بصور متنوعة، بالإضافة إلى صورة البناء خاصة في صيغ الأفعال من المعلوم إلى المجهول ومن المجهول إلى المعلوم، واستخدام الضوابط الخاصة بكل مورفيم من المورفيمات المكونة للنظام، ومن جهة أخرى ينظر إلى المورفيمات المكونة لهذا التركيب وتتم المعالجة وفق الضوابط والمصطلحات المناسبة إضافة إلى الجانب الدلالي، فالربط واضح بين النظام الأصلي والتركيب المحول استناداً إلى المورفيمات .

ومن بين الاستخدامات التي استخدمها سيبويه استخدم الفعل في مجال (الوصف) فيقول: (ولا يجوز أن تقول : ما زيداً عبد الله ضارباً، وما زيداً أنا قائلاً، وأنه لا يستقيم كما لم يستقم في (كان) و (ليس) أن تقدم ما يعمل فيه الآخر [٨]. فالكلام لا يستقيم كما أنه يستحيل في مواضع أخرى، حيث

---

(٦) Harris .Z .S: string Analysis Of Seatence Structure .The Hague 1964,S.7. 8;
يعد التحليل السلسلي واقعا بين التحليل إلى المكونات المباشرة المعتاد والتحليل التحويلي.

(٧) جرهاد هلبش تاريخ علم اللغة الحديث، س ٢٦١، ترجمة وتعليق : د. سعيد بحيري، مكتبة زهرة الشرق، ط١ ٢٠٠٣م .

(٨) الكتاب ٧١/١ مرجع سابق .

يقول : (وإذا قلت كان زيدٌ أنت خير منه فليس إلا الرفع، ألا ترى أنك لو أخرجت (أنت) استحال استكمال الكلام، وتغير المعنى) [٩] .

وقد تفسر عدم الصحة اللغوية بأنها خروج على القواعد والقوانين الخاصة بتركيب الجملة، وليس هناك من يقدر على تحديد الصحة النحوية أو عدم إلا ابن اللغة، فهو وحده الذي يملك الكفاءة التي تمكنه من التمييز بين ما هو صحيح وما هو غير صحيح، ويعود هذا إلى أن القبول النحوي لا يتوقف على المعنى المعجمي لعناصر الجملة غير انه يرتكز إلى نظام عميق يمتلكه المتكلم، وبه يستطيع أن يميز جملة من أخرى، ويمكن أن يسأل أصحاب هذا الاتجاه أي نظام عميق هذا ؟ وهل هو عام يفسر كل جملة في كل عصر، فيمكن أن يحدد المتكلم الآن صحة وعدم صحة جملة وردت لدى سيبويه وابن المبرد والسراج، أيكفي أن تقول أنه غير قادر على تفسير نظام العلاقات ولكنه قادر تمييز الصحيح من غير الصحيح ؟

وتجدر الإشارة إلى أن العلاقة بين المعنى النحوي والمعنى الدلالي هي العلاقة الأساسية التي يعني بها سيبويه عناية كبيرة في تعليلاته، بالإضافة إلى وجود الروابط بين المعنى والوظيفة وبين المعنى الدلالي للفرد والمعنى الكلي للجملة وبين المعاني النحوية والتراكيب والحقيقة والمجاز، فلا مجال للفصل بين الثنائيات من جهة التحليل الوظيفي للبنية النحوية .

وقسم سيبويه المستقيم من الكلام فعد القسم الأول الذي توافرت فيه الشروط (المستقيم الحسن) وما يقابله (المستقيم القبيح) فيقول : (وأما المستقيم القبيح، كأن تضع اللفظ في غير موضعه، كقول : (قد زيداً رأيت) [١٠] فمستقيم يعني صحة وقوع الشروط المحددة للصحة النحوية، غير أن الوصف الثاني (قبيح) يعني وقوع خلل في تركيب عناصر الجملة مما يقضي إلى نشوء تركيب غير مسموح به في نظام العربية، ولا يقبله ابن اللغة، وفسر د. محمد حماسة الاستقامة بأنها استقامة الدلالة، ولكن يتيح له ذلك تفسير (القبيح) تركيبياً[١١]، ولذلك نجده يقول أن القبيح خلل لفظي وليس خللا معنوياً، غير أننا نلاحظ هنا الاختيار بين عناصر الجملة قد توافقت، فلم يحدث تصادم بين الوظائف النحوية في علاقاتها مع دلالة المفردات التي شغلتها، وبعض العناصر قد فصلت عن البعض الآخر، فلم توضع الموضع السليم الذي يحدده نظام اللغة، واختل الشرط النحوي، مما أدى إلى تكوين تراكيب خارجة عن قواعد النظام النحوي في اللغة، وبالتالي إلى تراكيب لا ينطق بها وغير مقبولة ، ولا يبعد هذا عن التراكيب التي تنعت بأنها غير مستعملة، وشاذة وضعيفة وغيرها من المصطلحات، فيتحدد من خلالها درجات قبول متفاوتة بين أصحاب اللغة .

أما القسم الأخير من المستقيم الذي أطلق عليه سيبويه مصطلح (مستقيم كذب) فيؤكد ما انتهينا إليه من مصطلح (مستقيم) يعني الصحة النحوية والدلالية معاً، حيث يقول : (وأما المستقيم الكذب، فنقول : حملت الجبل وشربت البحر، ونحوه) [١٢]، فما يلاحظ على هذا المثال أن الشروط تحققت فيه وهذه الشروط :

١ - اكتمال عناصر التركيب .

٢ - تحقق المعنى المعجمي لكل عنصر .

٣ - توافق العلاقة بين العناصر والمعاني .

فهذه الشروط تحققت، غير أن المعنى العام للجملة غير مقبول من الناحية المنطقية، وهذا يعني الانتقال من المستوى الحقيقي إلى المستوى المجازي، وبناءً على ذلك فإن مفهوم الكذب يعني أن المصطلح المقابل للمصطلح (مستقيم حسن) من الناحية الدلالية، ويمكن توضيح ذلك :

من جهة الدلالة : مستقيم حسن $\neq$ مستقيم كذب

---

(٩) الكتاب ٣٩٥/١ مرجع سابق .
(١٠) الكتاب ٢٥/١، ٣٤١، ٣٤٢ مرجع سابق .
(١١) د. محمد حماسة عبد اللطيف : النحو والدلالة ص٦٥ .
(١٢) الكتاب ٢٥/١ مرجع سابق .

من جهة التركيب : مستقيم حسن ≠ مستقيم قبيح

من جهة الدلالة والتركيب : مستقيم حسن≠ محال كذب .

والإشارة المذكورة بين الركنين يقصد بها المقابلة

٤- المقابلة

من خلال التوضيح السابق تبدو المقابلة بين المصطلحات وهذه المفاهيم التي استخدمت قديماً لدى سيبويه وأتباعه أعطت صوراً من التوافق وصوراً أخرى من التخالف بين الاستخدامات لهذه المصطلحات، غير أن المقابلة بين (مستقيم ومحال) ماثلة في صحة العلاقة بين الفعل الماضي الدال على حدث وقع (أتى) وظرف الزمان التالي الدال على الماضي (أمس) في قوله :

(أتيتك غداً سآتيك أمس) فقد حال دون الصحة والسلامة التناقض الواقع بين زمن الفعل وزمن الظرف فاستحال وجود علاقة بين العنصرين، فصحة العلاقة بين الصيغة الزمانية (الفعل) والظرف (أمس) في الحالة الأولى، غير أن عدم صحة العلاقة في الركن الثاني خاصة الفعل (أشرب) الدال على حدث الحال استقبال الظرف الدال على الماضي (أمس) في الحال الثانية من جهة وبين (حسن وكذب) في المعنى الحقيقي الناتج عن علاقة بين الفعل والعناصر التابعة له في الحالة الأولى، والمعنى غير الحقيقي المجازي الناتج عن علاقة بين الفعل والعناصر التابعة له في الحالة الثانية من جهة أخرى .

ويرى د. محمد حماسة أن الكذب هنا يمكن أن يطلق عليه (كذب دلالي) ويتمثل الكذب الدلالي في علاقة الفعل والفاعل حداً، أي صيغة ومدلول معاً بالمفعول، أي صيغة نحوية ومدلول معاص، وبعبارة أخرى في التفاعل بين الوظائف النحوية بعلاقاتها وما يماثلها من المفردات بدلالاتها [١٣]، ويرى الباحث أن (الكذب) في الاستخدام اللغوي لعناصر ذات قوة إسنادية كالأفعال من الجائز أن يرد استخدامها على وجه الحقيقة والمجاز على أن تتوافر الصحة وشروط السلامة النحوية، غير أن التناقض يبدو واضحاً في المصطلحات التي ذكرها سيبويه، ويقدم نص سيبويه تصوراً دقيقاً حول الربط بين صحة التركيب دلالياً ونحوياً في مصطلح دقيق (مستقيم) وعدمه في مصطلح (محال) بوجه عام، وبين صحة التركيب نحوياً ودلالياً في مصطلح (مستقيم حسن) وعدمه في مصطلح (محال كذب) من جهة نوع المضمون أو الدلالة بنوعيها (حقيقية ومجازية) وبين تركيب مقبول مستعمل يستخدمه أبناء اللغة فتتحقق فيه شروط الصحة النحوية وتوافق العلاقات بين المفردات دلالياً في (مستقيم حسن) في مقابل مصطلح (مستقيم قبيح) حيث يكون التركيب غير مقبول ولا يستعمل لخروجه على شرط الورود النحوي، فيكسر بذلك قاعدة مطردة في النظام النحوي للغة العربية، ويمكن أن تبدو النتيجة جلية واضحة من خلال نصوص الكتاب ذاته حيث يقول سيبويه : (ولو قلت : كان رجل في قوم عاقلاً، لم يحسن، لأنه يستنكر أن يكون في الدنيا عاقل وأن يكون من قوم، فعلى هذا النحو بحسن وبقبح) [١٤] .

فالمقابلة بين المصطلحين (حسن وقبيح) لا يمكن تجاهلها على الإطلاق، حيث لم نر في شبه الجملة (تنكير المبتدأ) ومن ثم ما زال اللبس قائماً وهو اللبس الناتج عن إطار المخاطب المتكرر، كأن تقول (كان رجل من آل فلان فارساً) ويرفض التركيب ويصير قبيحاً عندما تعمل في عنصر متقدم يلزم تأخره، فإذا قدمت فجعلت الذي يعمل فيه الآخر يلي الأول فإن هذا لا يحسن لو قلت (كان زيداً الحمى تأخذ أو تأخذ الحمى، لم يجز وكان قبيحاً) [١٥] .

ومن جهتنا لا نميل إلى ربط عدم الإجازة بالقبيح، فنجد في مواضع أخرى اجتماع الإجازة والقبح، (يقول : فإن قلت : ضربني وضربت قومك (ينصب قدمك) فجاز وهو قبيح أن تجعل اللفظ

---

(١٣) النحو والدلالة ص٦٩ مرجع سابق .

(١٤) الكتاب ٥٤/١ مرجع سابق .

(١٥) الكتاب ٧٠/١ مرجع سابق .

كالواحد [١٦]، ويجمع كذلك بين الاستقامة والحسن أو عدم الاستقامة وعدم الحسن، يقول : (وقد يحسن ويستقيم أن تقول : عبد الله فاضربه (برفع عبد الله) إذا كان مبنياً على مبتدأ مظهراً أو مضمر فأما في المظهر فتقول : هذا زيد فاضربه) [١٧] .

ومن جهة أخرى فإن هذه القضايا المتعلقة باللفظ والدلالة والمصطلحات لها علاقة وثيقة بالدرس اللغوي الحديث، وما في هذا الدرس من قضايا عصرية حديثة يتمكن اللغوي من إبرازها ومعالجتها من خلال اللغة الفصيحة، ويقصد بذلك العلمي اللغوي النصي أو علم لغة النص، والذي يشمل على نحو النصوص، وهذا العلم في حد ذاته يعالج القضايا النصية في النص بشكل عام على المستوى السطحي والمستوى الدلالي، بالإضافة إلى المستويات الأفقية والرأسية في كل نص من النصوص كما سيتضح لاحقاً .

٤-١ نحو النص والعلاقة بين المصطلح النحوي والدلالي

يعد نحو النص من المصطلحات الحديثة التي جاءت نتيجة للدراسات اللغوية الحديثة، والتي استندت في حد ذاتها إلى الدراسات القديمة، وهذا يعني أن الدرس اللغوي الحديث جاء امتداداً للدرس اللغوي القديم وما فيه من ضوابط وأسس، لذا ينبغي أن ندرك تماماً أنه لا يجوز الفصل بين القديم والحديث، لأن الحديث قام على إرهاصات أصلاً موجودة في القديم، وبالتالي يمكن القول أن النظريات اللغوية الحديثة التي اشتملت على مسميات ومصطلحات حديثة في المجال النحوي نشأت عن الدراسات المقارنة من جهة والموازنة من جهة أخرى، وهذا يفسر التداخل والترابط اللغوي بغض النظر عن الخصائص والسمات التي تتميز بها كل لغة من اللغات، غير أن الدراسات النحوية القديمة خضعت للدرس اللغوي الحديث مما أفضى على نظريات حديثة حظيت باهتمام العلماء والباحثين .

وتجدر الإشارة إلى توضيح لهذه القضية، وخاصة النحو النصي، نحو النص والذي يعد من المصطلحات الحديثة، وفي سياق الحديث عن النص ما هو النص ؟ وكيف عرفه المحدثون ؟ وهل ينسجم هذا التعريف الحديث مع التعريف التقليدي ؟ للإجابة والتوضيح يمكن القول إن هناك مرتكزات أساسية في علم لغة النص أبرزها وضع تصورات واضحة عن الأبنية الكلية الكبرى في النصوص والاستراتيجيات والتخطيطات التي تسير وفقها أو تحكمها، وهو بذلك يتداخل مع العلوم المختلفة كالفلسفة والاجتماع وعلم النفس والمنطق والبلاغة إلى غير ذلك من العلوم، ويركز على النصوص في ذاتها وأشكالها وقواعدها ووظائفها وتأثيراتها المتباينة بوصفه فرعاً علمياً متداخل الاختصاصات يشكل محور الارتكاز بين هذه العلوم المشار إليها .

ويمكن القول إن المصطلح النحوي والمصطلح الدلالي في الدرس اللغوي القديم يقتصر إلى حد ما على اللفظ وما يتضمنه، غير أن المصطلح الحديث يختلف عن القديم، ويبدو هذا الاختلاف من خلال التسمية، لذا يمكن القول أن المعالجات النصية من الناحية النحوية النصية لكافة المستويات عجز عنها النحو التقليدي أو نحو الجملة، وبالتالي أصبحت مجالاً للبحث في علم النص أو نحو النص، فالنص بشكل عام يمكن تعريفه : اللغة المستخدمة في الواقع هي الموضوع الفعلي له، أو العلاقة الفعلية المنظمة، وهذه العلاقة في العادة هي النص [١٨] .

ويشير بعض الباحثين على أن النص يتشكل من أكثر من جملة مع ضرورة كون هذه الجمل المترابطة نحوياً ودلالياً مستمرة على مستوى الوصف والمفاهيم، بالإضافة إلى آراء أخرى حول النص وتعريفاته، فمن هذه الآراء أن النص إبداع لغوي يستدعيه واقع معني أو وجهة نظر فعلية، ولذا يجب أن تفهم النصوص في إطار هذه الخاصية الإبداعية، وأنها أبنية للمعنى، ويرتكز الاهتمام على مضمون هذه النصوص، ويذهب برينكر في موضع آخر قائلاً إن النص مجموعة منتظمة من المركبات

([١٦]) الكتاب ٨٠/١ مرجع سابق .
([١٧]) الكتاب ١٣٨/١ مرجع سابق .
([١٨]) Hartmann,p.1964 > Text Klassen Von Texten > In : Bogawus > P23 .

القضوية أو القضايا التي تترابط مع بعضها على أساس محوري موضوعي من خلال علاقات منطقية دلالية [١٩].

ويمكن القول إن النص عبارة عن نشاط وإنتاج، فهو عبارة عن قوة متحولة تتجاوز جميع الأجناس والمراتب المتعارف عليها لتصبح واقعاً نقيضاً يقاوم الحدود وقواعد المعقول والمفهوم، والنص في حالة تكونه من تقولٍ متضمنة وإشارات وأصداء لغات أخرى، وثقافات عديدة تكتمل فيه خريطة التعدد الدلالي، ولذا ينبغي توضيح الاتجاه الأساسي لنحو النص وكيفية نعامله مع النصوص، وذلك لبيان العلاقة بين المصطلحين النحوي والدلالي .

ويشير الباحث بداية إلى القضية الأساسية في نحو النص، فهل يستطيع نحو الجملة أي النحو التقليدي أن يكون كافياً لتفسير النصوص، لتوضيح هذا الأمر يمكن القول إن نحو الجملة بكل مقولاته وتصوراته وعناصره يشكل أساساً في قضايا التحليل والوصف، ولم يتحول التفسير النصي اللغوي عن النحو التقليدي إلا حين حاولوا تجريب ما لديهم من إمكانات ووسائل وأدوات، وبعد أن وضعوا الوسائل والأدوات الحديثة وضعوا أهدافاً وتصورات تتجاوز كفاءة نحو الجملة، غير أن هذا لا يعني الاستغناء عن تصورات ومفاهيم وقواعد وأشكال الوصف والتحليل التقليدية ؛ لأنها تشكل باتفاق الأسس والدعائم التي بني عليها نحو النص .

فمن البديهي أن يستوعب الباحث ابتداءً إمكانية نحو الجملة التفسيرية، وخاصة العناصر والمحاور الإجبارية والاختيارية والأفكار المهمة؛ كتحليل العلاقات بين أجزاء الجمل والمتواليات الجملية، بالإضافة إلى شروط الفصل والوصل والمعاني والأساليب والأشكال والسياقات والدلالات الخاصة والعامة،وعلماء النص في علم لغة النص نظروا في كثير من الظواهر النصية التي أهملها نحو الجملة، أو فسرها بوجه غير كاف وغير مقنع، ومن ثم نشأت حاجة ملحة للبحث عن وحدة أكبر من الوحدة اللغوية الجملية؛ أي العنصر والمحور في الجملة بالإضافة إلى وحدة الجملة بما فيها من ركائز ومكونات، وهذه الوحدة الجديدة تستوعب هذه الظواهر، ثم تقدم تفسيرا مقبولا لها.

ومن الجدير ذكره أن نحو النص لا يكون بالقواعد النحوية فقط، بل يلجأ إلى قواعد دلالية ومنطقية ثم يقدم صياغات كلية دقيقة للأبنية النصية، وقواعد ترابطية، ولذا يهتم نحو النص بظواهر خاصة مثل علاقات التماسك والترابط وأبنية التراكيب والتقابل، بالإضافة إلى التراكيب المحورية والتراكيب الجزئية والكلية وحالات الحذف والجمل المفسرة والتحويل إلى الضمير والتنوع التركيبي، ثم يهتم بآليات التوزيع لهذه التراكيب إضافة إلى الشفرات النصية إلى غير ذلك من الظواهر التركيبة التي تخرج عن دائرة الجملة المفردة التي تخضع لضوابط النحو التقليدي.

وقد أدى عدم إمكانية وقدرة الجملة المفردة أو نحو الجملة إلى تجاوز الأطر التقليدية، إضافة إلى صلاحية النظام الجديد الذي يتعامل مع النصوص بشكل أوسع من الناحية الرأسية والأفقية والسطحية،بالإضافة إلى التكوين الدلالي العميق، وهذا النظام تناول أبنية أكبر من الجملة مما أدى إلى ضرورة البحث عن رؤية أشمل وأوسع من النظام التقليدي، والإشارة إلى نماذج وصفية وأخرى تحليلية أكثر حرية وشمولية، وهذا لا يعني إطلاقاً الاستغناء عن نحو الجملة، ولا يمكن الفصل بين النحويين نحو الجملة ونحو النص، بل يؤكد العلماء والباحثون في المجال النصي الصلة الوثيقة بين العلمين ويقول فان دايك : (إن نحو الجملة يشكل كماً غير قليل من نحو النص وأهم مهمة لنحو النص الصياغة، والتي تمكن من حصر كل النصوص النحوية في لغة بوضوح وتزودنا وصفاً دقيقاً للأبنية، بالإضافة إلى البحث في الأبنية الدلالية العميقة للنص أو البنية الكبرى والمعنى الشامل للنص، مما يؤدي إلى القضايا الكبرى الناجمة عن الوحدات والقضايا الصغرى المتماسكة) [٢٠] .

ومن خلال الدراسة والبحث تبين أن القضايا التي يعالجها نحو النص أوسع وأشمل من القضايا الجزئية المتعلقة بالجملة أو نحو الجملة، ولذا تجدر الإشارة إلى أن النحو النصي يهتم بإعادة بناء شكلية

([١٩])برينكر ١٩٩٦ ص ٢٢٢

Brinker , K . (1964) Die Konstitution Schriftlicher Texte. In : H.

([٢٠]) كلاوس برينكر، التحليل اللغوي للنص ص٦٨ ترجمة وتعليق د. سعيد بحيري، مؤسسة المختار للنشر، ط١، ٢٠٠٥م .

للكفاءة اللغوية الخاصة بمستخدم اللغة في إنتاج لمدلول نهائي للنص يتمثل في وحدة كبرى دلالية ناجمة عن وحدات صغرى من العناصر اللغوية، ومستخدم اللغة ينبغي عليه أن يكون ملماً بكافة جوانب العلم اللغوي المتعلق بلغة ما، يضاف إلى ذلك كفاءة اللغوي تستوعب إنتاج الجمل وكيفيات إعداد النصوص ومعالجتها، وقد دفع غياب الجوانب الدلالية الكبرى والتواصلية في النحو التقليدي إلى البحث عن وصف يمكنه من جمع تلك الجوانب، فكل هذه الجوانب التي أشير إليها سابقاً في الدراسات التقليدية تعالج النصوص ولكن بشكل محدود، غير أن الاهتمام بالجوانب الدلالية عناية كافية لم تكن موجودة من قبل الباحثين والدارسين، مما جعل علماء النص يرون أن البحث الشكلي للأبنية النحوية لا يزال مقتصراً على وصف الجملة في حين يتضح من يوم إلى آخر أن جوانب كثيرة لهذه الأبنية، وخاصة الجوانب الدلالية، لا يمكن أن توصف إلا من باب أوسع لنحو النص أو الخطاب .

والسؤال الذي يطرحه الباحث الآن : هل يمكن أن يكتفي تحليل النص بما توصل إليه التراث النحوي السابق أو ما يسمى بنحو الجملة ؟ أم أن الحاجة ماسة إلى وضع مفاهيم ومقولات جديدة تجمع بين عناصر لغوية وعناصر غير لغوية تجد مكاناً ومتسعاً لها في نحو الجملة ؟ لمعرفة هذا الأمر تجدر الإشارة إلى ذلك الاتجاه الذي يرفض الخروج عن إطار الجملة، ولا يرى في النص إلا جملة طويلة يمكن أن تصفها قواعد إرجاعية (قواعد متكررة) تتكرر على الجملة الثانية والثالثة، ويرى البعض أن الطرق التي تستخدم في نحو النص لم تتضح بعد رغم الآلية القاعدية الكبرى التي تتميز عن المعايير الأخرى للحكم على نص ما بأنه نحوي أو محكم، وبمعنى آخر لا تخرج عن ضوابط نحو الجملة .

ويرى الباحث أن الدرس اللغوي القديم بما فيه نحو الجملة، بالإضافة إلى فروع علم اللغة التي تناولها العرب قديماً تعد الأساس في الدراسات النحوية على المستوى الجملي والمستوى النصي، غير أن الدراسات الحرفية والتي أخضعت إلى نحو النص لا يمكن الفصل بينها وبين القديم، وهناك الكثير من الجوانب التي يتناولها نحو النص موجودة أصلاً ومتأصلة في القديم، ولكن لم تجد أحداً يهتم بها بالشكل الذي نراه في الدرس اللغوي النصي هذا من جهة، ومن جهة أخرى تناول نحو النص كافة القضايا المتعلقة بالنص بما في ذلك نحو الجملة بل ويستند الحديث إلى القديم مرتكزاً على كافة ضوابطه وقواعده . ومن خلال هذه الدراسة لهذين العلمين يلاحظ أن التوافق والاختلاف موجودين بين العلمين . غير أن أوجه الاتفاق أكثر من الاختلاف، بل يجوز الاستغناء تماماً عن أوجه الخلاف والتي لا قيمة لها، وخاصة في الدراسات المتعلقة بالنص في حالة المقابلة (بالجملة) [٢١].

٤-٢ التعليق

فالمقابلة بين المصطلحين في العلم القديم (نحو الجملة) والعلم الحديث (النحو النصي) لا يمكن تجاهلها على الإطلاق، فنحو الجملة يتناول العناصر اللغوية التي تسهم في تكوين الجملة النحوية التامة على المستوى الأفقي، إضافة إلى بيان المواقع الإعرابية والعلاقات بين الألفاظ دون فصل ذلك عن المعنى هذا من جهة، ومن جهة أخرى يوضح الآراء والمذاهب التي تشتمل عليها القضية النحوية، مما يقضي إلى أن النحو الجملي أو التقليدي يعالج القضايا النحوية ولكن في إطار محدود على المستوى الأفقي في جملة ما، ويمكن القول : إن النحو التقليدي أو نحو الجملة هو الأساس في المعالجات الجملية والجملة في حد ذاتها جزء من النص، أو هي في حد ذاتها نص، ولكن لهذا النص حدود، تبدو في العناصر اللغوية على المستوى السطحي وما تحمله من دلالات .

ويقابل هذا العلم علم النص الذي يتضمن نحو النص أو النحو النصي حيث يعالج قضايا (قضوية) في النص منها سطحية وأخرى عميقة، ويتناول المستويات الأفقية والرأسية استناداً إلى النحو القديم، فالقديم جزء من الحديث، أي أن النحو التقليدي أو نحو الجملة لا يجوز الاستغناء عنه، بل يعد الأساس في المعالجات الحديثة في نحو النصوص، والنحو النصي لا يهمل المتواليات الجملية والعلاقات

([٢١]) إسهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو الدلالة ص ١٥٧، د. سعيد بحيري، مؤسسة المختار ط١، ٢٠٠٨م .

والروابط والدلالات، وما وراء النص والسياق والمقام، بالإضافة إلى قضايا تمثل المرتكزات الأساسية في البحث النصي منها :

الاتصال	النظام	البنية الصغرى
التفاعل	الواقع اللغوي	السياقات
التأثير	الواقع الخارجي	المقامات
الاستعمال	البنية الكبرى	الاستراتيجيات

فهذه الأساسيات يتناولها البحث النصي ونحو النص بالإضافة إلى النحو القديم، موضحاً هذه الأسس بصورة تحليلية لغوية موسعة، لذلك فإن النحو القديم أو نحو الجملة عجز عن المعالجات الكبرى، والتي تعد أوسع وأكثر شمولية من الجملة، فأتى النحو الحديث ووجد مكانه في تحليلها وإعطاء صورة دلالية كبرى أو وحدة دلالية كبرى ناجمة عن الاستخدامات الجزئية اللغوية ابتداءً من اللفظ ومروراً بالجملة والامتداد الجملي، إضافة إلى ظاهرة الطول والقصر في النص .

وأما القضايا التي وردت عند سيبويه والتي تبدو ظاهرة بصورة التناقض خاصة بين المصطلح النحوي والمصطلح الدلالي فقد لجأ العالم النحوي سيبويه إلى توضيحها بقدر ما يتعلق بالقاعدة واللفظ والمعنى، وهذا يوحي أن المعنى كان على درجة بالغة من الاهتمام، بل ولجأ إلى الترجيح فيقول : (ألا ترى أنك لو قلت : ما أنت وما زيد، فيحسن، ولو قلت : ما صنعت وما زيد . لم يحسن ولم يستقم، إذا أردت معنى : ما صنعت وزيداً . ولم تكن لتعمل (ما أنت) و (كيف أنت) عمل (صنعت) وليستا بفعل)[٢٢] .

وهكذا نلاحظ أن العنصر الدلالي لم يغب مطلقاً عن وعي سيبويه، وخاصة حين عالج التراكيب المنطوقة والتراكيب المجردة غير المستعملة التي جاء بها لمجرد التمثيل ولا يتكلم بها، ويلاحظ أن مصطلح الكلام قد تعددت مدلولاته إلى حد بعيد، بحيث نجده في مواضع يعني (المنطوق أو الملفوظ أو ما يتعلق به) وفي مواضع أخرى يعني (الجملة) وفي موضع ثالث يتسع فيعني (النثر) ونلحظ فيما سبق التدرج في اتساع مدلول المصطلح :

من المنطوق ← الجملة ← النثر

وهذا يقضي إلى أن الكلام أو الجملة والنثر يمثل النص، فالنص يبدو بوصفه عملية دلالية [٢٣]، ويعد الملاحظات حول العلاقات التي تبدو بصورة رابطة بين المصطلحات المتعلقة بفهم القاعدة وبفهم المعنى والجانب الدلالي، فالنص يفهم على أنه مادية إحصائية للعلامات، بل عملية نظام دينامي في داخله ؛ أي عامل دينامي لفهم الأمور والقضايا المتعلقة به .

ويقول سيبويه : (وإذا قلت : زيد لقيت أخاه فهو كذلك، وإن شئت نصب، لأنه إذا رفع على شيء من سببه، فكان قد رفع به . والدليل على ذلك أن الرجل يقول :

أهنت زيداً بإهانتك أخاه .

وأكرمته بإكرامك أخاه .

وهذا النحو في الكلام كثير، وإذا نصبت زيداً كفيت أخاه، فكأنه قال : لابست زيداً كفيت أخاه، وهذا تمثيل ولا يتكلم به)[٢٤] .

فجاء بهذه الجملة المفسرة لعدم صحة تركيب ما نحوياً على سبيل التمثيل، ولا ينطقها العرب، فهي إذن صورة ذهنية مجردة تقابل صورة أخرى يمكن أن تحقق، يقول في موضع آخر :

(وزعم الخليل يرحمه الله، حيث مثل نصب (وحده) وخمستهم، أنه كقولك : أفردتهم إفراداً، فهذا تمثيل، ولكنه لم يستعمل في الكلام)[٢٥] .

---

(٢٢) الكتاب ٣٠٢/١، ٣٠٣ مرجع سابق .

(٢٣) إسهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو الدلالة ص٢٥١، ٢٥٣ مرجع سابق .

(٢٤) الكتاب ٨٣/١ ٣٢ ١١٨/٢ ٢٨/٣ مرجع سابق .

فالصورة الأخرى تتحقق في المثال المنطوق (المتكلم به) الذي عبر عنه من خلال (القول)، ويتضح ذلك منة خلال قوله : (فإنما الكلام أن تقول : يا عثمان أقبل) [٢٦] . وهنا يمكن القول أن سيبويه ربما يعني أن المنطوق الصحيح الكلام ويتسع هذا المفهوم في مواضع ليضم مصطلح (الجملة) يقول : (فإذا ابتدأ كلامه على ما في نيته من الشك أعمل الفعل قدم أو أخر . كما قال : زيداً رأيت ورأيت زيداً . وكلما طال الكلام ضعف التأخير إذا أعملت . وذلك قولك : زيداً أخاك أظن، فهذا ضعيف، كما يضعف زيداً قائماً ضربت ؛ لأن الحد أن يكون الفعل مبتدأ إذا عمل) [٢٧] .

فهذا القضايا أشار إليها سيبويه وخاصة في الألفاظ والدلالات وجواز الاستخدام وضعفه وعدمه، غير أن الأمر الذي يلفت النظر حديثه عن المنطوق، والمنطوق مفهوم واسع وشامل، وهذا لا يمكن أن يسحب المنطوق على كل كلام ينطق قديماً وحديثاً، وإنما القصد من حديثه عن المنطوق الكلام المرتبط بالفائدة، فإذا لم تتحقق الفائدة يصبح المنطوق خارجاً عن الكلام الذي أشار إليه سابقاً، وبالتالي فإن المصطلح المستخدم ينبغي أن يكون مقصوراً على جزء من الكلام بشكل عام وبالذات الكلام المستخدم بفائدة ومعنى ودلالة، أي بأداء الوظيفة من الناحية السطحية، وكذلك من الناحية المعنوية تجعل دلالة معينة، وهذا ما قصده سيبويه رحمه الله والله أعلم .

ويمكن القول إن اللغة المنطوقة لا يقصد بها ما يقابل لغة الكتابة أو اللغة الفصيحة بالنظر إلى مسألة المستويات، أي اللهجات المحكية، وإنما نعني بها الشكل المنطوق للكتابة، فينبغي التفريق بين اللغة المنطوقة المكتوبة واللغة المنطوقة المحكية، وكذلك التفريق بين صورتين للخطاب بلغة واحدة . وهذا هو المفهوم العلمي في البحوث المتخصصة في اللغة المنطوقة خاصة في اللسانيات الحديثة .

وعرف بعض المستشرقين اللغة المنطوقة بأنها الكلام التلقائي المصوغ صياغة حرة في مواقف تبليغية طبيعية [٢٨]، ويستعمل مصطلح الموقف التبليغي مرادفاً لموقف الكلام، ويتدرج تحته الموقف الاجتماعي الذي يصنعه شخصان على الأقل .

واللغة المنطوقة والمكتوبة يفرق بينها في العلم الحديث، غير أن هذه التفرقة الاصطلاحية غير واردة في التراث اللغوي، وليس في إشارات النحاة واللغويين إلى الظواهر الكلامية ما يدل صراحة، (والعلم الحديث اهتم بطائفة من المسائل والظواهر اللغوية دارت حولها الدراسات اللغوية العربية القديمة ولكنها لم تضع اصطلاحاتها الخاصة) [٢٩]، ذلك أن اللغويين القدماء كما يقول دكتور تمام حسان، كانوا (كما لا تزال تلحظ مصطلحات سيبويه وعناوين أبوابه) يصفون الأفكار ولا يسمونها بأسماء ثابتة لها تعرف بها) [٣٠] .

وتجدر الإشارة إلى أنه يصعب الفصل في كثير من الحالات بين ما يمكن جعل ظواهر اللغة المنطوقة وما هو استعمال فني خاص أو خاصية لهجية، أو تنويع أسلوبي أو نوع من التوسع أو تصرف شاذ لا يقاس عليه، إضافة إلى ذلك لم ينتحل النحاة عما جاء في كلام العرب من ظواهر نحوية محلية، على نحو مناقشتهم منذ سيبويه لـ (ما) التميمية و (ما) الحجازية، أو إشارات سيبويه إلى اختلاف الحجازيين عن بني تميم، وخاصة في الاسم المعروف إذا استفهمنا بـ (من)، فالحجازيون يجعلون الاسم في الجملة الاسمية على حالته الإعرابية في الجملة الخبرية : رفعاً ونصباً وجراً، نحو :

هذا عبد الله	مَن عبد الله ؟
رأيت زيداً	مَن زيداً ؟
مررت بزيدٍ	مَن زيدٍ ؟

---

(٢٥) الكتاب ٢٤٥/٢ مرجع سابق .
(٢٦) الكتاب ٢٤٥/٢ مرجع سابق .
(٢٧) الكتاب ١٢٠/١ مرجع سابق .
(٢٨) Schank / Schoenthal , Op.Cit.,S.7 , Goffman Op. Cit., S.84 .
(٢٩) اللغة المكتوبة واللغة المنطوقة بحث في النظرية . د. محمد العبد ص ١٦٠، ١٦١، ط١، ١٩٩٠م .
(٣٠) د. تمام حسان، المصطلح البلاغي القديم في ضوء البلاغة الحديثة، مجلة فصول، المجلد السابع، العددان : الثالث والرابع (ابريل – سبتمبر ١٩٨٧) ص ٢١ – ٣٥ .

(وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال)[٣١]، وبالرغم من ذلك تبقى دراساتهم الوصفية المستفيضة للنحو العربي قائمة على أساس اللغة الموحدة أو المشتركة، ويضيف الباحث في هذا المجال أن الأحكام القديمة استملت على تجاوز خاصة لبعض الظواهر اللغوية أنها أقرب إلى اللغة المنطوقة التأصيل والتحليل، وهذا التجاوز تجلى في أحكامهم التقديمية لبعض هذه الظواهر بالحسن أو الرداءة أو الضعف أو الخروج على القياس أو اللحن أو الشذوذ . ومن جهة أخرى فإن اللغة المنطوقة بما هي ممارسة تلقائية تقضي للغة المكتوبة بشيء من إقامة الاعتبار لما خرج عن قوانين القياس، وظهر ذلك في كلامهم من (المسموع) أو (الاستعمال) مقارنين بما يؤدي إليه (القياس)، ولعل من أنصع إشارات القدماء ما نجده عند ابن جني في بابه الذي عقده عند (تعارض السماع والقياس)، وما انتهى إليه هذا الباب ؛ إذا تعارض السماع والقياس نطق بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تقسه في غيره [٣٢]، وإذا شذ الشيء في الاستعمال وقوي القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله [٣٣]، وإذا أو آل القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه، فإذا سمعت من آخر مثل ما أجزته فأنت فيه مخير ؛ تستعمل أيها شئت [٣٤].

يتبين من هذه المواقف والآراء العربية القديمة لدى العلماء أن الاهتمام بالتسمية والمصطلح وما يفيده والمقصد والجانب الدلالي الذي ينجم عن الاستخدامات كان موضع اهتمام لدى العلماء، غير أن القضايا الاصطلاحية والتي استخدمت قديماً ولجأ علماء الدرس اللغوي الحديث إلى استخدامها تناسبت إلى حد سامع قضايا اللغة في كل عصر، فالتفريقات والتشعيبات الحديثة لا تستغني عن القديم، وإنما ارتكزت عليه ولم تغفل التطورات العصرية اللغوية التي حظيت باهتمام الدارسين والباحثين، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن اللغة جسم وروح بكافة القضايا والمصطلحات، فالمصطلح النحوي ينبغي أن تكون له علاقة وارتباط بالمصطلح الدلالي، وإلا كيف تحدث الفائدة ؟ وكيف يمكن تطبيق القاعدة والتسمية النحوية على الجانب الدلالي و التحيز لهذا الجانب الدلالي ما يناسبه من المصطلحات النحوية والتي يخضع لها .

وتجدر الإشارة إلى أن سيبويه ذكر (ضعيف) في النص السابق، غير أن الضعيف هنا لا يعني خرقاً للقاعدة النحوية المطردة في النظام اللغوي، كما وضح بالنسبة لمصطلح (قبيح) وإنما هو مصطلح يعني اختلال التركيب الموصوف درجة دنيا من درجات القبول، وبالتالي الاستخدام وضع في مقابل مصطلح (حسن) لوضع المغزى منه، ويعلق الدكتور سعيد بحيري على هذه القضية قائلاً : (ومن ثم لا أرى التعديل الذي وضعه العالم المرحوم عبد السلام هارون حيث قال : (ضعيفاً أصح هنا) في نص سيبويه : (فإذا ابتدأت فقلت : ظني زيد ذاهب، كان قبيحاً (ضعيفاً أصح هنا) لا يجوز البتة، كما ضعف : أظن زيداً ذاهب)[٣٥]، فالأخير مقبول إلا أنه بدرجة اقل، أما الأولى فهو مقبول لأنه يخرق قاعدة وبالتالي فقد فسد ولم يتكلم به [٣٦].

ويقول سيبويه في موضع آخر : (وإذا قلت كان زيد أنت خير منه، فليس إلا الرفع، ألا ترى أنك لو أخرجت (أنت) لاستحال الكلام وتغير المعنى)[٣٧].

ويفيد من خلال هذا القول أن الألفاظ المستخدمة ينبغي أن تحقق الانسجام خاصة فيما بين الألفاظ وأيضاً بين الألفاظ والمعنى، دليل على الاهتمام بالجانب الدلالي الاصطلاحي، فتنزع لفظ من الألفاظ يؤدي اختراق للقاعدة، وقد تنبه القدماء إلى هذه الظاهرة، ويمكن القول أن الكلام في حالة

([٣١]) الكتاب ؛ سيبويه ٤١٣/٢ .
([٣٢]) ابن جني (أبو الفتح عثمان) الخصائص، تحقيق محمد علي النجاد، دار الكتب المصرية، ١٩٥٤-١٩٥٦، ١١٧/١ .
([٣٣]) ابن جني، الخصائص ١٢٤/١ المرجع السابق .
([٣٤]) ابن جني، الخصائص ١٢٥/١ المرجع السابق .
([٣٥]) الكتاب ١٢٠/١ مرجع سابق .
([٣٦]) عناصر النظرية النحوية ص١٦٣، د. سعيد بحيري، ط١، ١٩٨٩، مكتبة الأنجلو المصرية .
([٣٧]) الكتاب ٣٩٤/٢، ٣٩٥ مرجع سابق .

الاستخدام يخضع للضوابط والقواعد التي وضعت، فالفعل لا بد له من الاسم وإلا لم يكن كلاماً، والاسم المقصود هنا الفاعل أو المرفوع وبدونه لا تحصل الفائدة والاستقامة .

وأشار سيبويه إلى الجملة وقد أخذ النحاة بأقواله عند تعريفهم للجملة، والإشارة إلى ركائزها اللغوية والعلاقة بالمعنى، إضافة إلى ذلك تتسع دائرة الحديث لتشمل النثر، وذلك من خلال المقابلة بين الشعر والنثر، فلا يحسن في الكلام أن يجعل الفعل مبنياً على الاسم بدون ذكر الإضمار أو علاقة الإضمار للمتقدم، غير أن هذا يجوز في الشعر ولكن ضعيف . ثم يقول سيبويه : سرقت الليلة أهل الدار فتجري الليلة على الفعل في سعة الكلام يعني جعلها مفعولاً على سبيل التوسع، ولا يجوز يا سارق الليلة أهل الدار (يجر أهل) غلا في الشعر، كراهية الفصل بين الجار والمجرور)[٣٨] .

ويمكن القول : لا يمكن المقابلة بصورة مطلقة عامة بين ما اصطلح سيبويه على استخدامه في وصف التراكيب بأنها تمثيل ولا يتكلم به وبين (المعنى)، غير أنه في مواضع يربط بين المعنى والتمثيل كما في تحليله بعدم قولهم : لم أاتك فحديث . فهذا تمثيل ولا يتكلم به، وهذه القضايا التي ذكرت وأوردها سيبويه رغم الغموض الذي اكتنفها عالجها في مواضع أخرى، وحاول توضيح ما هو مبهم منها، بالإشارة إلى تفسير وتوضيح للعلاقة بين المصطلحين.

فالتمثيل الذي أورده سيبويه وأطلق عليه (التمثيل) لا يلتقي مع المعنى، ويلاحظ عليه في مواضع يربط بين القبيح والتمثيل، يقول : (فإذا قلت مررت برجل مخالطة داءً، أردت معنى التنوين جرى على الأول، كأنك قلت : مررت برجل مخالط إياه داء . فهذا تمثيل وإن كان يقبح في الكلام)[٣٩]، فالتمثيل الذي قصده العالم ربما يخرج عن المعنى والذي ينبغي أن يتحقق من خلال الاستخدام، غير القبح في نظرنا قبح اللفظ، ويؤدي إلى البعد عن المعنى كما هو الحال في صور التمثيل .

ومن بين المصطلحات التي أشار إليها التمثيل والاستحالة، وخاصة في باب يظهر فيه الفعل ويقع الاسم منصوباً وذلك قولك ما صنعت وأباك . وفرق بين أنت وشأنك وبين : ما صنعت وأباك، لأنه اسم، أي (أنت) اسم والأول فعل، أي صنعت فاعمل، كأنك قلت في ما صنعت أخاك، وهذا محال، ولكن أردت أن أمثل لك [٤٠] .

فالتمثيل الذي لا يتكلم ينتقض المعنى أو أن يكون قبيحاً أو يكون محالاً، وفي هذا المقام ربما يعني الربط بينه وبين التراكيب غير الصحيحة نحوياً غير دقيق، لأن الأخيرة قد تكون مقبولة، إلا أن التمثيل غير ذلك من الناحيتين النحوية والدلالية كما يستنتج من الأمثلة التي استقيت من الكتاب .

وتجدر الإشارة إلى أن التناقض يبدو واضحاً في العلاقات بين المصطلحات؛ علاقة المستقيم بالقبيح سواء كان هذا التناقض على المستوى اللغوي الظاهر أو على المستوى الدلالي، والقبح له علاقة واضحة بالاستحالة ونقض المعنى، فإذا أدى الاستخدام إلى تناقض في المعنى خلال الاستخدام اللغوي فإن اللفظ المستخدم يخرج عن الضوابط والقواعد، فالمصطلحات التي تصف التراكيب تبدو غير صحيحة، وقد أشار سيبويه إلى هذه القضايا، إلا أن علم المعنى والتوسع الدلالي الحديث لم يتوقف عند هذه القضايا التي نوقشت قديماً، وإنما عولجت بما يتناسب مع التطور اللغوي العصري فالمعنى يخضع للتغيير، وهناك دوافع وأسباب تؤدي إلى تغيير المعنى، غير أن هذه الدوافع والأسباب لا تؤدي على شذوذ عام أو خروج عن المستوى اللغوي المطلوب .

وأسباب التغير منها الاختلاف في اللهجات العربية، ويشير ابن جني إلى ذلك قائلاً: (ومما اختلفت فيه اللهجات معاني بعض الألفاظ)[٤١]، وأشار ابن فارس إلى الاختلاف في باب القول في اختلاف لغات العرب، ويشمل الاختلاف في التذكير والتأنيث اختلاف التضاد فمنه من يقول للبقر : هذه البقر . ومنهم من يقول : هذا البقر[٤٢]

([٣٨]) الكتاب ٢٨/٣ مرجع سابق .
([٣٩]) الكتاب ٣٠/٣ مرجع سابق .
([٤٠]) الكتاب ٢٩٩،٣٠٠/١ مرجع سابق .
([٤١]) ابن جني، الخصائص ، ٢٨/٢، مرجع سابق .
([٤٢]) الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس، ص ٤٩، ٥١، تحقيق د . مصطفى الشويمي، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، بيروت ١٩٦٣ م .

ومن الأسباب وضع اللغة، حيث يرى البعض أن الألفاظ لم توضع مرة واحدة، فكانت هناك الحاجة إلى الزيادة على الألفاظ الأولية لحضور الداعي والحاجة إلى ذلك، غير أن هذا كان على قياس ما كان سابقاً [٤٣]

ويضاف إلى ذلك الإسلام، فمجيء الإسلام أحدث تطوراً كبيراً في معاني الألفاظ العربية، (فلما جاء الإسلام _ جل ثناؤه _ حالت أحوال ونسخت ديانات وأبطلت أمور، ونقلت من اللغة ألفاظ من مواضع إلى مواضع أخر بزيادات زيدت، وشرائع شرعت، وشرائط شرطت) [٤٤]، والتغير في عهد الإسلام للمعاني والألفاظ اشتمل على اصطلاحية الألفاظ، وظهور المفاهيم الجديدة، بالإضافة إلى زوال بعض الألفاظ مما أدى إلى زوال معانيها، وكذلك ظاهرة التوليد اللفظي، أي : ظهور ألفاظ لم تسمع من قبل قياساً على ما سمع لحاجة الناس إليها، من ذلك لفظ الجاهلية فهو اسم عرف في الإسلام وأطلق على الزمن الذي كان قبل الإسلام، والمنافق اسم إسلامي لم يعرف في الجاهلية [٤٥]، فهذه ألفاظ لم تكن معهودة في العصر الجاهلي وإنما حديثة بحداثة الإسلام . واستخدام الألفاظ بالنقل أي استخدام اللفظ منقولاً من الحقيقة إلى المجاز، وقد يكون من الصفة إلى الاسم ومن العجم إلى العرب، ثم الاشتراك والترادف والتضاد، وهذا ما يسمى بالمشترك اللفظي والمعنوي .

فأسباب تغير المعنى كثيرة منها أسباب اجتماعية وأخرى لهجية بالإضافة إلى الأسباب اللسانية، أما أسباب تغير المعنى لدى المعاصرين فقد حصرت في سببين ؛ الأول : الاستعمال وينطوي تحت هذا السبب جوانب أخرى منها سوء الفهم، الألفاظ البالية، والألفاظ المبتذلة، والسبب الثاني : هو الحاجة وهذا يرتبط إلى حد بعيد بالتطورات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، واستحداث مضامين جديدة تحتاج إلى مصطلحات للتعبير عنها، مما أدى إلى ظاهرة التمرير لبعض المصطلحات القديمة واستخدامها بصورة الحداثة، أو أخذ المصطلحات الأجنبية وتعديل بنائها الصوتي ليتفق مع الذوق العربي .

ويذهب اللغويون المعاصرون إلى أسباب أخرى في دراستهم لمظاهر تغير المعنى، وهذه المظاهر منها التعميم، فالألفاظ تميل إلى تعميم معناها كتعميم الأطفال لبعض الألفاظ على نحو كلمة (بابا) التي تطلق على كل رجل يتفق مع الأب في الشكل، ومنها كلمة (البأس) فأصل معناها خاص بالحرب، ولكن أخذوا يطلقونها على الشدائد، وكذلك (الورد) فأصل معناها خاص بالورد الأحمر، وأخذت بالتعميم على كل زهر، و(فرعون) فرعون مصر الطاغية و(حاتم) أطلقت على كل كريم شيوعاً من التخصيص .

ومن مظاهر تغير المعنى التخصيص [٤٦]، والتخصيص ضد التعميم ويقصد به كل كلمة تدل على ذات أو شيء تتذبذب دلالتها بين أقصى التعميم وأقصى التخصيص، فقولنا كلمة (كتاب) تطلق على كل ما في الكون من كتب، وتستخدم في التخصيص كقولنا كتاب علم النحو، علم اللغة، وإذا قلنا كتاب علم العربية، الفرنسية، الألمانية فإن هذا يزداد تخصيصاً.

ومن الألفاظ التي كانت تحمل المعنى العام ثم أصبحت في أطوار حياة اللغة خاصة أو قول على المعنى الدقيق الخاص :

العيش الأصل في المعنى نمط الحياة ثم اختصت بالخبز في مصر.

الحريم أصل معناها كل محرم لا يمس ثم اختصت بالنساء.

الطهارة أصل معناها الطهارة بأنواعها ثم اختصت بالختان.

([٤٣]) الخصائص ٢٨/٢ مرجع سابق .

([٤٤]) الصاحبي في فقه اللغة، ٢٩/٢ مرجع سابق .

([٤٥]) المزهر في علوم اللغة ٣٠٠/١، ٣٠١ جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى، مطبعة الحلبي / القاهرة .

([٤٦]) دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، ص ١٣٤ – ١٥١، ط٣، الانجلو المصرية، ١٩٧٢م .

ومن المعروف أن هذه الألفاظ لها نظائر في اللهجات العربية المحكية واللغات العالمية، وكذلك تخصيص معنى اللفظ أكثر شيوعاً من التعميم، وذلك يعود إلى الطبيعة الإنسانية، فالإنسان ينفر من الغموض والمبهم ويميل إلى تخصيص الأشياء.

ومظهر آخر من مظاهر تغير المعنى الرقى أو الارتقاء ويقصد به ارتقاء معنى اللفظ، أي انتقاله من معان وضيعة في أنظار الناس إلى معان رفيعة، فكلمة (شاطر) أصل معناها في العصر العباسي اللص ثم ارتقت لتدل على الحاذق، و(بيت) كانت تعني بيت الشعر غير أنها ارتقت للدلالة على المسكن، ويضاف إلى ذلك أن ارتقاء المعاني أقل شيوعاً من انحطاط المعاني، مما يقضي إلى الحديث عن الانحطاط ويقصد به الانتقال من معان (رفيعة) إلى معان وضيعة على نحو كلمة (كرسي) في القرآن تعني العرش، ولكن استعملت الآن لكل ما يقعد عليه، وكلمة (الوزير) تعني الرتبة السياسية، وفي الاسبانية تعني الشرطي، بالإضافة إلى تغيير في مجال الاستعمال، كالاستخدام المجازي والمشترك اللفظي .

ومن خلال البحث والدراسة يبدو أن القبح له علاقة واضحة بالاستحالة ونقض المعنى وغيرهما من المصطلحات التي تصف التراكيب غير الصحيحة يقول معبراً عن العلاقة بين القبح ونقض المعنى : (ولو أعملت الأول لقلت : مررت ومر بي زيد، وإنما قبيح هذا أنهم جعلوا الأقرب أولى إذا لم ينتقض المعنى) [٤٧]، وقد يكون التركيب محالاً في الكلام جائزاً في الشعر، إلا أنه يربط بينه وبين القبح، يقول : (فإن قلت : هل زيداً رأيت؟ هل زيد ذهب ؟ قبح ولم يجز إلا في الشعر، لأنه لما اجتمع الاسم والفعل حملوه على الأصل ؟) [٤٨] .

ويرى الباحث أن التمثيل القبيح أو المحال أو المناقض للمعنى لا يستعمل في اللغة المنطوقة أو اللغة المكتوبة، كما يبدو من خلال خيارات سيبويه المصاحبة للمصطلح . والتعليلات التي أوردها سيبويه تبين مراعاة المعنى في المقام الأول ثم التركيب، وإن كان لا يمكن الفصل بينهما . فالعنصر النحوي يقوم بدور كبير ومهم في تحديد الدلالة، غير أن العنصر الدلالي عنصر مفسر في كثير من الظواهر النحوية، ومن ثم نجد أنهما بالإضافة إلى العنصر الصوتي أساس الصحة النحوية لتركيب من التراكيب .

ويرجع د.حماسة الإحالة والنقض إلى المستوى المنطوق ويتفق الباحث معه في هذا الاتجاه، فالإحالة والنقض لم يأتنا من المستوى المنطوق أو إن شئت من بناء الجملة لأبنيتها، أي من الصيغة الفعلية المتحققة، المستوى الوظيفي تجريدي والمستوى الصيغي يحقق لهذه الوظائف التركيبية التي تعد عمقاً فعالاً للدلالات الأولية التي تؤدي كل كلمة على حدة، ومن مجموع الدلالة الوظيفية والدلالة الأولية وتفاعلهما ينشأ المعنى، بالإضافة إلى الجانب النحوي الدلالي [٤٩] .

ويرى الباحث أن هذه المستويات لا يمكن فصلها عن السياق، وترتبط به ارتباطاً وثيقاً حين يكون للجانب النحوي الدلالي دور محوري خاصة في تحديد الجوانب الدلالية المقصورة من استخدام المفردات في الجمل والتراكيب . بالإضافة على ذلك ينبغي حصول التوازن بين الدلالات المعجمية للألفاظ (المفردات) خاصة حين تدخل في علاقات نحوية ودلالية داخل التراكيب، مما يجعل ابن اللغة قادراً على استخدام لغته استخداماً صحيحاً قادراً على التمييز بين الصحيح وغيره .

ويمكن القول إن هناك قواعد الاختيار تكون كامنة في الذهن ويمتلكها صاحب اللغة، ومن خلالها يمكن تعليل المقابلة بين الحسن والمستقيم الكذب من خلال الانتقال من مستوى على مستوى آخر بحيث يقع تجاوزاً في إيقاع العلاقات النحوية بطريقة جائزة، ولا يسوغ كسر قانون الاختيار بين المفردات لا يسوغه إلا فهم المخاطب، وفي هذا المجال يشير د. حماسة ويختلف مستوى الكلام باختلاف الاختيار وإيقاع العلاقات النحوية بين المفردات المختارة، فإذا كان هذا الاختيار بين كلمات من حقول دلالية يمكن أن تكون بينها علاقات نحوية في سياقها بأن تستعمل الكلمة في حقيقتها اللغوية ؛ أي تستعمل فيما وضعت له في اصطلاح أبناء البيئة اللغوية المعينة، وهذا ما يعرف بمستوى الحقيقة

([٤٧]) الكتاب ٧٦/١ مرجع سابق
([٤٨]) الكتاب ١٤/١ مرجع سابق
([٤٩]) النحو والدلالة ص ٨٢ مرجع سابق

اللغوية، أما إذا كان الاختيار بين كلمات من حقول دلالية لا تآلف بينها في حقيقة الوضعية، بمعنى آخر لا تستجيب لعلاقات نحوية معينة وبين بعضها، فلا تصلح للإسناد أو الإتباع أو الإضافة أو غير ذلك .(٥٠)

وقد اهتم سيبويه بالمعنى المعجمي للألفاظ وكذلك المعنى النحوي وصحة التراكيب تعود على الالتزام بقيود محددة، يؤدي خرقها إلى خروج من الصحة النحوية والدلالية المرتبطة بها ارتباطاً وثيقاً، وقد أشار الدكتور حماسة إلى هذا الأمر موضحاً أربع صور هي :

١ - وظائف نحوية بينها علاقات أساسية تمد المنطوق بالمعنى الأساسي .

٢ - مفردات يتم الاختيار من بينها لشغل الوظائف النحوية السابقة .

٣ - علاقات دلالية متفاعلة بين الوظائف النحوية والمفردات المختارة .

٤ - السياق الخاص الذي ترد فيه الجملة سواء كان سياقاً لغوياً أم غير لغوي .(٥١)

ويرى الباحث أن استخدام الألفاظ والمفردات في سياق ما أو نص ما ضمناً ومسبقاً يحدد المستخدم المعنى المقصود والذي ينوي الوصول إليه، وهذا عن دل على شيء فإنما يدل على العلاقة بين المكتوب من ألفاظٍ ومفردات من الناحية السطحية وبين المعنى المنشود فلا يعقل أن يتخير كاتب ما ألفاظاً لا تليق بمعنى يقصده، لذا فإن المعنى في الاصطلاحات الدلالية يرتبط إلى حدٍ بعيد وعميق بالمصطلح النحوي الذي يستخدم في تصنيف وتبويب مفردات الجملة .

الخلاصة

تبين من خلال الدراسات النحوية القديمة أن الضوابط والقواعد التي أرساها سيبويه لم تعد قواعد لمصطلحات نحوية فحسب للدلالة على المصطلح النحوي، وإنما هناك روابط وثيقة بين المصطلح النحوي والمصطلح الدلالي رغم أن الدراسات أشارت إلى غموض في كثير من المصطلحات وموضوع الاستقامة في الحديث مرتبط بالسلامة النحوية والصحة النحوية، وإصدار الأحكام على هذه الاستقامة تتعلق بالمعنى، وهذا صحيح لأن الحديث النحوي عن جملة ما أو نص ما لا ينفصل عن المعنى وهذا يعني الاتصال والتواصل بين الجانب النحوي والجانب الدلالي . فالمصطلح الدلالي الذي يستخدم في نمط معين أو أسلوب معين لا نأتي به بصورة عفوية وإنما يذكر بصورة منسجمة إلى بعيد وعميق مع السياق والتراكيب بالإضافة إلى المسميات النحوية .

وتجدر الإشارة إلى أن هناك استخدامات في النصوص والجمل أشار إليها سيبويه، ثم وضع الوجه السليم كما ذكرنا في المعالجات، وخاصة في استخدام النفي وما يليه من اسم ومشتق، فلا يجوز أن نقول : (ما زيداً عبد الله ضارباً) (٥٢)، ويلاحظ استخدام مصطلح مستقيم نحوياً يعني صحة الكلام ومستقيم دلالياً لوجوده إفادة المعنى، وقبيح لوضع لفظ في غير موضعه، فهذه ألفاظ تستخدم في المصطلحات النحوية والدلالية ولكن لا يجوز الفصل بين المستوى السطحي أي اللغة والمستوى العميق أي المعنى والإفادة .

ومن أبرز إنجازات العلماء الربط بين المعنى والنحو، حتى أنهم جعلوا للحركات الإعرابية دلالات أساسية في فهم العبارة والأركان واضحاً عند الجرجاني الذي صاغ من هذا الربط نظرية متكاملة تفسر كيف أن المعنى لا يكون إلا إذا نهج الكاتب سبل قوانين النحو ووضح كلامه الوضع الذي تقتضيه تلك القوانين، والمعنى المستفاد من الكلام هو محصلة جملة من العلاقات النحوية التي تعمل على ضبط تراكيب الحديث أو الكلام، فالفائدة من الكلام لا تتحقق إلا إذا استخدم الكلام وفق ضوابط النحو . واختلاف معنى الكلام المستخدم أو تفاوته يكون ناجمة عن الفروق الكثيرة التي يصعب

---

(٥٠) النحو والدلالة ص ٩٦-٩٧ مرجع سابق
(٥١) النحو والدلالة ص ٤٦ مرجع سابق
(٥٢) الكتاب ٧١/١ مرجع سابق

عدها ورصدها، وهذه الفروق ناجمة عن الظواهر اللغوية الخاصة بالعربية من تقديم وتأخير وحذف وتعريف وتنكير وإظهار، لذا فإن معرفة لغة من اللغات تكمن في معرفة نحوها وقوانين هذا النحو ومعجمها ومفرداته ونظامها الصوتي، وتصور علماء العربية أن اللغة تعمل على هيئة آلة فيها ثلاثة أجهزة تعمل بانتظام ودقة وهي جهاز المعنى، وجهاز النحو، وجهاز الصوت .

وقد استخدم بعض الباحثين مصطلح الكذب علماً أن هذا المصطلح ورد عند سيبويه بقوله : (مستقيم كذب) [٥٢] كمصطلح من المصطلحات الدلالية، وهذا الأمر مستخدم لغوياً ودلالياً يحسن تلاشيه واستبداله بلفظ آخر لأن العربية زاخرة بالبدائل والألفاظ المترادفة والتي تحمل دلالة المصطلح، ومن خلال استخدام المصطلحات النحوية والدلالية ووجود العلاقة بين النوعين يلاحظ :

١. المصطلحات النحوية غالباً ما تتعلق بالمستوى السطحي من حيث استخدام الألفاظ والكلمات في نص ما وفق الضوابط النحوية التي وضعها سيبويه .

٢. التركيز في الدراسات النحوية على القاعدة النحوية قديماً كان أكثر من الجوانب الأخرى رغم الربط بين النحو والمعنى .

٣. استخدام المصطلحات الدلالية كأحكام تصدر على النص يجب أن تكون ذات صلة بالمصطلح النحوي من حيث المعنى الذي أفاده الكلام .

٤. قياس المعنى الأساسي للألفاظ وخاصة المتضادة وهذا يكون بوضع معيار متدرج لتحديد درجات الكلام أو الكلمات التي تقع في التضاد بين طرفين متضادين وعلى هذا المقياس يجري توزيع سلسلة الكلمات المتضادة، وهذا يعني أن اللغويين استخدموا صوراً من القياس خاصة قياس المعنى باستخدام المصطلح الدلالي والتوافق بين المصطلحين .

٥. الربط بين المصطلحات النحوية والدلالية خاصة في قياس الاختلاف والتمايز في المعاني النفسية الداخلية عند الأفراد بالنسبة إلى المفاهيم المختلفة أو المعاني التي يشعر بها هو ذاته أي : الفرد[٥٤] .

٦. العلاقة بين المصطلح الدلالي والنحوي تتجلى في قياس معاني الأحداث والصفات على معيار متدرج لتحديد ما يمكن أن يتلاءم معها في الجملة وتمييز الجمل المقبولة من التراكيب المرفوضة .

النتائج

من خلال المعالجات السابقة في موضوع المصطلحات والعلاقة بينها تبين :

١) المصطلح النحوي لفظ قديم ولكن يرتبط إلى حد بعيد وعميق بالقاعدة النحوية والضوابط التي وضعت قديماً من قبل علماء النحو .

٢) هناك ألفاظ في العربية إذا استخدمت في التراكيب والنصوص تؤدي إلى ركاكة الاستخدام مما يعني خروج النص عن القاعدة وهذا يؤدي إلى ضعف المعنى .

٣) الربط بين الجانب النحوي والدلالي منذ القدم ولكن التوسع اللغوي والبحث في اللغة أدى على ظهور علم جديد، وهو علم الدلالة واستخدام المصطلحات الدلالية في المعالجات النحوية يحمل دلالة العلاقة بين النوعين .

٤) لا يستقيم النحو وبالذات الإعراب إلا إذا استقام المعنى، وهذا يعني السلامة والصحة النحوية مع تحقيق الفائدة من النص الذي يطرح في المعالجات .

٥) الوحدة الدلالية يقصد بها الوحدة الصغرى للمعنى أو هي التي تجمع من الملامح التمييزية أو امتداد من الكلام يعكس تباين دلالياً [٥٥] .

([٥٣]) الكتاب ١/٧١-٧٢ مرجع سابق

([٥٤]) علم النفس اللغوي ص ٨٨-٨٩، نوال عطية – الأنجلو المصرية، ط١، ١٩٧٥م .

٦) النحو لا يقتصر فيه على الإعراب وهذا أمر مغلوط فالنحو أوسع من ظاهرة إعرابية والإعراب جزء من النحو وجزء المعنى، فهو بشكل عام نظام لتأليف الجملة، والجملة مركب إسنادي أو أكثر والربط بينهما يؤدي إلى وجود وظيفة نحوية، والوظيفة النحوية هي ما تؤديه إحدى الكلمتين في الجملة بالنسبة للأخرى استناداً إلى العلاقة الإسنادية دون انفصال .

٧) صنف النحاة السابقون الكلام إلى اسم وفعل وحرف وأضاف أحمد بن صابر نوعاً رابعاً سماه (الخالفة) وهو اسم الفعل [٥٦] . وقد ادعى بعض المحدثين أن الفراء هو الذي أطلق اسم المصطلح (الخالفة) على اسم الفعل [٥٧] .

٨) إن الأسلوب الذي يطرح من خلاله النص له أثر كبير في تحديد المصطلح النحوي مما يفضي إلى تحديد المصطلح الدلالي، وهذا يفيد أن الكلام هو الأصل والأساس، واستخدامه في الحبك والوصف والسبك وفق ضوابط اللغة يجعل القارئ أو الباحث يحدد نوعية المصطلح، والتخير من المصطلحات ما يتناسب مع النص، والنص في حد ذاته لغة، وهي التي تمكن أن تدرس ؛ لأنها طائفة من العلاقات اللغوية المتفق عليها، وطائفة من القواعد التي تنظم هذه العلاقات، فنحن حين ندرس اللغة ندرس نماذج وقواعد [٥٨]، وهذا يفيد أن المصطلحات لها علاقة بالأسلوب، والأسلوب يؤثر في تحديد المصطلح .

٩) الانفتاح اللغوي الحديث والتطور الذي حصل في الدرس اللغوي أزال الإبهام والغموض في المصطلحات النحوية والدلالية وأصبح النحو في متناول الدراسات اللغوية والدلالية الأخرى ولم يعد بمعزل عن باقي العلوم في اللغة، على حين كان قديماً — وإن كانت هناك تداخلات مع العلوم الأخرى — مستقلاً، أو يمكن القول إنه يأخذ شكل الانفصال ويقتصر في دراسته على الجملة والسلامة النحوية والفائدة التي تتحقق من الكلام احتكاماً إلى ضوابطه وقواعده .

١٠) علم الدلالة علم واسع ومتطور يستوعب إلى الكثير من المعاني ، فهناك المشترك اللفظي ويقصد به اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر على السواء عند أهل اللغة [٥٩] .

١١) اختلف العلماء في حصر أنواع المعنى إلا أن هذه الأنواع يمكن تحديدها على الشكل الآتي :

أ - المعنى الأساسي أو الأولي أو المركزي ويسمى أحياناً المعنى التصوري أو المفهومي أو الإدراكي وهذا هو العامل المباشر للاتصال اللغوي .

ب - المعنى الإضافي أو العرضي أو الثانوي أو التضمني وهو المعنى الذي يملكه اللفظ عن ما يشير إليه إلى جانب معناه التصوري الخالص .

ت - المعنى الأسلوبي وهو ذلك النوع من المعنى الذي تحمله قطعة من اللغة بالنسبة للظروف الاجتماعية لمستعملها والمنطقة الجغرافية التي ينتمي إليها .

ث - المعنى النفسي يشير إلى ما يتضمنه اللفظ من دلالات عند الفرد فهو بذلك معنى فردي ذاتي، وبالتالي يعتبر معنى مقيد بالنسبة لمتحدث واحد فقط ولا يتميز بالعمومية، ولا التداول بين الأفراد .

ج - المعنى الإيحائي وهو ذلك النوع الذي يتعلق بكلمات ذات مقدرة خاصة على الإيحاء نظراً لشفافيتها، وتأثيرات هذا النوع من المعنى في ثلاثة هي :

- التأثير الصوتي .التأثير الصرفي .التأثير الدلالي [٦٠]

([٥٥]) Terms in Systemic Linquistics . Alex de hoid 1980 – page 123-122

([٥٦]) الأشباه والنظائر النحوية ٢/٣ لجلال الدين السيوطي، ط٢، حيدر اباد ، ١٣٥٩هـ .

([٥٧]) اللغة العربية : معناها ومبناها ص ٨٩ ، د. تمام حسان، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٣ م .

([٥٨]) مدخل إلى علم اللغة العام، ص ٣٠١د. محمد حسن عبد العزيز، دار النحو للطباعة، مصر، ١٩٨٣م

([٥٩]) المزهر ٣٦٩/١ جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين، مطبعة الحلبي،القاهرة

المصادر والمراجع

١. سيبويه : (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر) الكتاب تحقيق العالم المرحوم عبد السلام هارون، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٦٦ .

٢. د .محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة ،مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي،ط١، ١٩٨٣.

٣. د. سعيد بحيري، عناصر النظرية النحوية، ١٩٨٩م، مكتبة الأنجلو المصرية

٤. د. محمود سليمان ياقوت، قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين، دار المعارف ١٩٨٥م

٥. يعد التحليل السلسلي واقعا بين التحليل إلى المكونات المباشرة المعتاد والتحليل التحويلي.

٦. جرهاد هلبش تاريخ علم اللغة الحديث ، ترجمة وتعليق : د. سعيد بحيري، مكتبة زهرة الشرق، ط١ ٢٠٠٣م

٧. كلاوس برينكر، التحليل اللغوي للنص ترجمة وتعليق د. سعيد بحيري، مؤسسة المختار للنشر، ط١، ٢٠٠٥م .

٨. إسهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو الدلالة، د. سعيد بحيري، مؤسسة المختار ط١، ٢٠٠٨م .

٩. اللغة المكتوبة واللغة المنطوقة بحث في النظرية . د. محمد العبد ١٩٩٠م .

١٠. د. تمام حسان، المصطلح البلاغي القديم في ضوء البلاغة الحديثة، مجلة فصول، المجلد السابع، العددان : الثالث والرابع (ابريل – سبتمبر ١٩٨٧)

١١. ابن جني (أبو الفتح عثمان) الخصائص، تحقيق محمد علي النجاد، دار الكتب المصرية، ١٩٥٤-١٩٥٦،

١٢. الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس ، تحقيق د . مصطفى الشويمي، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، بيروت ١٩٦٣ م .

١٣. المزهر في علوم اللغة لجلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى، مطبعة الحلبي / القاهرة .

١٤. دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، ط٣، الانجلو المصرية، ١٩٧٢م .

١٥. علم النفس اللغوي، نوال عطية – الأنجلو المصرية، ط١، ١٩٧٥م .

١٦. الأشباه والنظائر النحوية لجلال الدين السيوطي، ط٢، حيدر اباد ، ١٣٥٩هـ .

١٧. اللغة العربية : معناها ومبناها، د. تمام حسان، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٣ م

١٨. مدخل إلى علم اللغة العام، د. محمد حسن عبد العزيز، دار النحو للطباعة، مصر، ١٩٨٣م

١٩. المزهر -جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين، مطبعة الحلبي،القاهرة

20. Harris .Z .S: string Analysis Of Seatence Structure .The Hague 1964,S.7. 8;

21. Hartmann,p.1964 > Text Klassen Von Texten > In : Bogawus > P23

22. Brinker , K . (1964) Die Konstitution Schriftlicher Texte. In : H

23. Schank / Schoenthal , Op.Cit.,S.7 , Goffman Op. Cit., S.84

24. Meaning and Style , S . Ullmann , Oxford ,1973

(٦٠) Meaning and Style , S . Ullmann , Oxford ,1973 , page 13-17

الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا
AMERICAN ARABIC ACADEMY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
The State of Texas 02.02.2010
File: 801225704